



جون رولز

فيلسوف في أوساط علماء الاقتصاد

بقلم: ريما هاوي
ترجمة: أفنان الجندل

جون رولز، فيلسوف في أوساط علماء الاقتصاد

بقلم: ريما هاوي

كان خبراء الاقتصاد من أوائل من تفاعلوا مع أعمال جون رولز، وقد دفعت اعتراضاتهم فيلسوف العدالة إلى تقليص طموحه

الأولي: منافسة النفعية.

أضحى من الممكن اليوم بالاستناد إلى الدراسات العديدة التي أجريت عن جون رولز، أن نفتقي أثر المسار الفكري لهذا الفيلسوف الأمريكي، الذي كرس حياته في بناء نظرية للعدالة الاجتماعية أطلق عليها- منذ أعماله الأولى- في نهاية الخمسينيات اسم "العدالة كإنصاف". بالإضافة إلى كتب المؤلف ومقالاته، ودوراته المنشورة في الفلسفة الأخلاقية والفلسفة السياسية، لدينا كثير من الأرشيفات التي قام المؤلف نفسه بـ"ترتيبها" في جامعة هارفارد حيث كان يلقي محاضراته، وتشمل هذه المراسلات والمعلومات الشخصية، فضلاً عن الحواشي والفهارس التي كان يكتبها المؤلف في نهاية كل عمل.¹

إن هذه الآثار العديدة، بالإضافة إلى العمل على نصوصه وأدبياته الثانوية، تسمح لنا على وجه الخصوص بفهم العلاقة التي كانت تربط رولز بالاقتصاديين. من جهة، استعار رولز كثيراً من المفاهيم من علماء الاقتصاد، من دون أن يكون ذلك واضحاً دائماً، في حين أن الإشارات إلى الفلاسفة كثيرة في أعماله. ومن ناحية أخرى، طور رولز نظريته من خلال الاتصال بالاقتصاديين، وخاصة بعد نشر عمله الرئيس بعنوان نظرية العدالة [1971]، م[آثار هذا العمل الفلسفي (الأخلاقي) اهتماماً ملحوظاً لدى علماء الاجتماع والسياسيين. أما بالنسبة لخبراء الاقتصاد، فقد كانوا من أوائل من أبدوا رأيهم في كتاب رولز²، ولا سيما بعض الحائزين على جائزة نوبل، وكان لردود أفعالهم القوية أثرها في قراءة رولز وتوجيهها، وقد اضطر رولز في المقابل إلى توضيح أفكاره، وتعديلها في بعض الأحيان... بل حتى التخلي عن طموحه الأولي: ألا وهو بناء نظرية منهجية من شأنها أن تنافس النفعية، وقد اضطر أيضاً في عدة مناسبات إلى تبرير ما بدا واضحاً بالنسبة له على الأرجح، ولكن ليس بالنسبة لبعض خبراء الاقتصاد: وهو أن المجتمع العادل لا بد وأن يعمل في المقام الأول والأخير على تحسين وضع أعضائه الأكثر حرماناً.

¹ للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المسألة، وأرشيفات رولز، والموضوعات التي تناولتها هذه المقالة، اقرأ هاوي، ريما [2015] وهاوي، ريما [2016].

² حول استقبال رولز من قبل الاقتصاديين في فرنسا، اقرأ "هاوشكورن" (2009).

سنتناول النقاش الذي دار بين رولز والاقتصاديين من خلال هذين المنظورين، من أجل فهم عمل المؤلف في جميع أعماله -كيف تحولت نظريته من خلال الاتصال بالاقتصاديين- وكذلك لفهم صعوبة الدفاع عن مواقف أكثر تطرفاً بشأن موضوع عدم المساواة.

عندما يهاجم رولز "معقل النفعية"

إن الأسباب التي دفعت رولز إلى كتابة (نظرية العدالة) تنبع من شكوكه تجاه النفعية، لكن المهمة صعبة؛ فمن جهة، لا توجد نفعية واحدة بل عدة نفعيات، وتشهد المجلدات الثلاثة التي كتبها كاثرين أودارد على تعقيد وثراء هذه المدرسة الفكرية. ومن ناحية أخرى، احتلت هذه النظرية، منذ جيريمي بينثام في القرن الثامن عشر، مكانة بارزة في المناقشات بشأن العدالة الاجتماعية، وهي المكانة التي يعترف بها رولز نفسه: "هناك بالفعل طريقة لتمثيل المجتمع تؤدي بشكل طبيعي إلى فكرة مفادها أن النفعية هي المفهوم الأكثر عقلانية للعدالة" (رولز، [1971] م، 1987، ص 49).

وعلى الرغم من الاختلافات النظرية، فإن النفعية تتميز بمنحها تعريفاً شاملاً للعدالة من خلال مبدأ واحد، وهو مبدأ المنفعة: الذي يسعى إلى "منح أقصى درجة من السعادة إلى أكبر عدد من الناس"، ما دام أنه لا يمكن "منحه للجميع". يبرر هذا المبدأ العدالة الاجتماعية على أساس اعتبارات عقلانية: سعي كل واحد منا إلى إرضاء مصالحه الخاصة، "كل شخص واحد يعدّ فرداً" على حد تعبير جون ستيوارت ميل؛ هي القاعدة الوحيدة التي لا تتطلب التبرير، وذلك وفقاً لهنري سيدجويك (مناصر النفعية الرئيس الذي انتقده رولز).

تخللت النفعية الفلسفة الأخلاقية البريطانية، كما أنها أنعشت كذلك نظريات العدالة الاجتماعية الاقتصادية -نظريات الرعاية الاجتماعية أو "الرفاه"- التي سيطرت على معظم القرن العشرين. يعتمد صانع القرار على المعيار النفعي في اقتصاد الرفاهية كدليل، فيختار الإجراء الذي يزيد من مستوى النفعية الكاملة للمجتمع (الذي سمي حينها الرفاهية)، وهذا المستوى يقاس بناء على مردود كل عضو فيه. وهكذا، يقوم خبراء الاقتصاد ببناء "وظيفة الرفاهية الاجتماعية"، مرتبطة بكل فعل أو حالة اجتماعية اقتصادية.

إن نقد النفعية يتطلب أن نكون فلاسفة واقتصاديين في الوقت نفسه. بالنسبة لرولز، فإن عظمة النفعية تعود إلى حقيقة أن جميع النفعيين العظماء قبل عام 1900 كانوا فلاسفة واقتصاديين، ما أتاح إثراء كلا التخصصين، وخاصة في معالجتهم لقضايا العدالة الاجتماعية (رولز، 2007، ص 162).

ولكن، وفقًا لـ رولز، فإن نظرية النفعية لا تميز بين الناس، ولا تهتم بالأقليات، ولا بالطريقة التي يُورَّع بها "أقصى قدر من الرفاهية" بين الأفراد. ومن ثم، من الناحية النظرية، يمكن للنفعية أن تبرر العبودية إذا كانت تعمل على تعظيم سعادة أكبر عدد من الناس، ويمكنها أن تطلب، على سبيل المثال، من الأكثر حرمانًا في المجتمع، أولئك الذين يعانون بالفعل قدرهم منذ الولادة، أن يضحوا بأنفسهم من أجل الآخرين، حتى لو كان هؤلاء ينعمون بوضع أفضل.

فكان رولز، على الرغم من أنه ينتمي إلى عائلة ثرية إلى حد ما، كان واعيًا منذ سن مبكرة بمشكلات عدم المساواة والتمييز العنصري والاجتماعي في بلده الولايات المتحدة: "إن الرجال الذين يولدون في أوضاع اجتماعية مختلفة لديهم آفاق حياة مختلفة، يحددها جزئيًا النظام السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية" (رولز، [1971م-1987م]، ص 33). ومن هنا انطلقت نظريته: قدر الولادة، والاحتمالات الطبيعية والاجتماعية التي لا نستحقها، والتي تؤثر في حياتنا كلها. وقد أثرت خدمته في الجيش الأمريكي في المحيط الهادئ أيضًا في آرائه، ما أثناه عن متابعة مهنة دينية، وهو ما كان ينوي أن يفعل قبل تجنيده. في الواقع، تحكي لنا سيرته الذاتية، "جاك فقط"، أن القطار الذي كان يحمل فوج رولز مر عبر مدينة هيروشيما، التي دمرتها القنبلة الذرية مؤخرًا. لقد ألقى قس أمريكي كان يرافق فوجه هذا الخطاب عن العناية الإلهية الذي حير رولز: "الإله يوجه طلاقتنا نحو اليابانيين ويحمينا من طلاقهم"، فيدرك رولز تاريخ الدين المسيحي القمعي، وعدم تسامحه تجاه الديانات الأخرى.

وبعد عودته إلى الولايات المتحدة، درس رولز الفلسفة، وبرر اختياره مازحًا بأنه كان ضعيفًا في التخصصات الأخرى، ولكنه سرعان ما نجح في جعل الفلسفة مكانًا يعارض فيه النظرية النفعية السائدة.

العدالة كونها إنصافًا: نظرية العقد الاجتماعي

تعد نظرية رولز امتدادًا للنظريات التقليدية للعقد الاجتماعي، من "لوك" إلى "كانت" مرورًا بـ "روسو". ويرتبط هذا الأمر بفكرة العقد الاجتماعي التي وصفها النفعيون وغيرهم، بأنها "وهم" بهدف التشكيك في مصداقيتها. ولكن على النقيض من النظريات الكلاسيكية، فإن عقد رولز لا يهدف إلى تحديد سلطة سياسية شرعية، بل إلى تحديد مبادئ العدالة الاجتماعية. وفقًا له، يُطلب من الأفراد الموجودين في "وضع أصلي" -الذي يقابل حالة الطبيعة في عقائد العقد الاجتماعي- أن يختاروا بالإجماع مبادئ العدالة الاجتماعية.

وتحدد هذه المبادئ كيفية توزيع الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع. إن مبادئ العدالة يجب أن تكون، وفقًا لـ رولز، موضوع اتفاق أصلي: يجب أن يختارها أشخاص عقلانيون، قد تكون مصالحهم متباينة؛ أشخاص أحرار ومستقلون، يُوضعون في وضع

أولي من المساواة؛ "الوضع الأصلي". وهذا يشكل انقطاعاً كبيراً عن نظرية النفعية؛ إذ تُختار مبادئ العدالة وتُطبّق من قبل متفرج محايد، أو صانع قرار عام خيري يضمن تعظيم مجموع المنافع الفردية. ولإثبات صحة مبادئ العدالة وتجنب تضارب المصالح، أضاف رولز قطعة أساسية إلى بنيته، هي "حجاب الجهل" المفترض أنه يضمن نزاهة عملية صنع القرار: فالأفراد الذين يتعين عليهم اختيار مبادئ العدالة التي ينبغي أن تحكم مجتمعهم، لا يعرفون مكانهم في المجتمع (سواء كانوا أغنياء أو فقراء)، ولا يعرفون لون بشرتهم، ولا جنسهم، ولا مستوى ذكائهم، وما إلى ذلك. وكما هو الحال في النظرية الكانتيّة التي يشير إليها رولز في كثير من الأحيان، يتعين على المشرعين أن يكونوا وكلاء مثاليين، على استعداد للاستماع إلى صوت الآخرين، أي التعاون، ولكن على أساس أولوية الحق على الخير، أو القانون الأخلاقي على المصلحة الخاصة، وتعني هذه الأولوية أن عقل البشر (إحساسهم بالعدالة) يأخذ الأسبقية على عقلانيتهم - عند اختيار المبادئ الجماعية - ولكنه، قبل كل شيء، يعدّ أن البشر هم غاية في حد ذاتهم وليسوا وسيلة، وهذا يمثل مرة أخرى انقطاعاً كبيراً مع مبدأ النفعية.

تبرز هنا ثلاثة مبادئ للعدالة، مصنفة حسب الترتيب المعجمي. المبدأ الأول، هو مبدأ المساواة السياسية: الحرية المتساوية للجميع وعلى أوسع نطاق ممكن (حرية التعبير والتجمع، حرية الفكر والضمير، الحق في التصويت والترشح، إلخ). إن أولوية هذا المبدأ تعني أنه من غير الممكن التفاوض على مزيد من المزايا الاقتصادية (بما في ذلك لأكثر عدد من الناس) عن طريق الحد من حرية قلة من الناس، أو عدّهم وسائل، أو حتى تحويلهم إلى عبيد. والمبدأ الثاني، هو مبدأ تكافؤ الفرص، أو مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب أو الوظائف الاجتماعية والامتيازات المرتبطة بها؛ المساواة في آفاق الحياة، في جميع قطاعات المجتمع، لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية. يسبق هذا المبدأ ويتحد مع ما يسمى "مبدأ الاختلاف" الذي ينص على أن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية تكون عادلة، إذا كانت تفيد الأفراد الأكثر حرماناً في المجتمع، وإذا كانت تعمل على تعظيم توقعاتهم المعبر عنها من حيث المنافع الاجتماعية الأولية [انظر النص المظلل]. وهكذا يحكم رولز على وضع الأكثر حرماناً من حيث التوقعات؛ لأنه وفقاً له، في النظام الرأسمالي، مع تساوي المواهب والقدرات، يتمتع ابن الرجل الذي ينتمي إلى فئة رجال الأعمال بآفاق حياة أفضل من ابن العامل غير الماهر؛ لأنه يتمتع بالموارد التي تسمح له بتحقيق مشاريع حياته (المعقولة)، ولذلك يتعين علينا أن نتحرك على مستوى هذه الموارد.

المؤشر الاصطناعي: الحقوق الأساسية

يقترح رولز تقييم وضع الأفراد وفقاً لمؤشر الحقوق الأساسية التي يمتلكها الأفراد. تُعرّف الحقوق الأساسية في نظرية العدالة على أنها تلك الحقوق التي من المفترض أن يرغب فيها كل رجل عقلائي - مهما كانت رغباته الأخرى - من أجل تحقيق

مشروع حياته العقلاني. يميز رولز بين "السلع الطبيعية"، مثل الصحة أو المواهب، و"السلع الاجتماعية الأولية"، التي يقسمها إلى ثلاث فئات تتوافق مع المبادئ الثلاثة للعدالة: الحريات الأساسية، وفرص الوصول إلى المناصب الاجتماعية، والمزايا الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه المناصب، في هذه الحالة الدخل والثروة والسلطات والامتيازات، وكذلك الأسس الاجتماعية لاحترام الذات. ومن ثم فإن الطبقة الأكثر حرماناً في المجتمع هي الطبقة الأقل حظاً من هذه السلع، ومن ثم الأقل قدرة على تحقيق مشاريعها. تشكل الحقوق الأساسية الأساس للمقارنات بين الأشخاص، وتتجنب مشكلة المقارنة الأساسية في نظرية النفعية التي تفترض أن مستوى رفاهية الأفراد يمكن مقارنته. إن مؤشر السلع الأولية مستقل عن مستوى الرفاهية؛ لأن هذا الأخير يعتمد على اختيارات الأفراد وتفضيلاتهم ورغباتهم بالمعنى الواسع، وهو مسؤوليتهم الفردية، وهو تقييم ذاتي (لمستوى الرفاهية الذي يُحصل عليه من خلال عمل أو الموارد المتاحة). ومع ذلك، فإن كثيراً من خبراء الاقتصاد سوف يتفاعلون مع إمكانية، أو بالأحرى، استحالة إنشاء مثل هذا المؤشر.

استقبال العمل من قبل خبراء الاقتصاد

كتب رولز كتاب "نظرية العدالة" في عام 1971م لطلابه، جامعاً كثيراً من الأفكار من كثير من أوراقه السابقة، لكن العمل ليس مهيئاً فحسب، بل إنه أيضاً صعب القراءة، ويضاعف المفاهيم من مختلف التخصصات والمؤلفين، وتفسر هذه الصعوبات، جزئياً، التفسيرات المتعددة، وحتى المتناقضة في بعض الأحيان، للعمل. ومع ذلك، أصبح كتاب "نظرية العدالة"، تدريجياً، العمل الأكثر قراءة وتعليقاً في الفلسفة السياسية والأخلاقية في النصف الثاني من القرن العشرين، ربما مثل ما كانت عليه النظرية العامة لكينز بالنسبة للاقتصاديين.

إن نجاح كتاب "نظرية العدالة"، الذي تُرجم إلى 28 لغة، يعود إلى حقيقة أن هذا الكتاب يملأ الثغرات في النظريات الليبرالية في العدالة الاجتماعية، ويفتح الاحتمالات، ويجدد التفكير الليبرالي والمجتمعي والنسوي والبيئي والماركسي. وكما يقول روبرت نوزيك في كتابه الدولة والفوضى واليوتوبيا (1974م): "يتعين على فلاسفة السياسة الآن، إما أن يعملوا ضمن نظرية رولز،

وإما أن يفسروا لماذا لا يفعلون ذلك" (نوزيك، [1974م1988، ج2، ص 228]). وسيكون لهذا العمل أيضاً صدًى كبيراً خارج الدوائر الأكاديمية².

وفي فرنسا، كما في أماكن أخرى أيضاً من العالم، كان رد فعل علماء الاقتصاد سريعاً على عمل رولز، وهذا ليس مفاجئاً على الإطلاق؛ لأنه يستعير كثيراً من المفاهيم من علماء الاقتصاد، دون أن تكون هذه الإشارات واضحة مثل الإشارات إلى أعمال الفلاسفة.

ويمكن تفسير هذه الاقتراضات من خلال قرب رولز من أبحاث الاقتصاديين في أمريكا الشمالية.

بعد أن أكمل أطروحته للدكتوراه في الفلسفة، في نهاية الخمسينيات، حضر رولز ندوات اقتصادية في جامعة هارفارد، ولا سيما ندوات ويليام جاك بومول (الاقتصادي الأمريكي، الذي عمل من بين أمور أخرى في مجال اقتصاد الرعاية الاجتماعية)، ثم قرأ العديد من الاقتصاديين: بول صامويلسون، وفرانك نايت، وجيمس بوكانان، وجوردون تولوك، وجون تشارلز هارساني، وكينيث أرو، وجون هيكس، وغيرهم. إن هؤلاء الاقتصاديين الأمريكيين لن يكتفوا بالاحتكاك بعضهم ببعض، بل سوف يصبحون أيضاً من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد: أرو (الاقتصادي الأمريكي، أحد مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الجديدة الحديثة)، هو أحد أقران صامويلسون (الاقتصادي البولندي حامل الجنسية الأمريكية، وزعيم "التوليف الكلاسيكي الجديد")، والمشرّف على أطروحة هارساني (الاقتصادي المجري الأسترالي حامل الجنسية الأمريكية، والمساهّم في نظرية النفعية ونظرية اللعبة). كان أول من حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مناصفة مع جون هيكس في عام 1972م، والثاني في عام 1970م، والثالث في عام 1994م. من جهة أخرى، حضر جيمس بوكانان (الاقتصادي الأمريكي) مسارات فرانك نايت، مؤسس مدرسة شيكاغو (في الاقتصاد)، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1996م لإسهامه في نظرية الخيار العام. ولم تتوقف قراءات رولز عند العلماء الأمريكيين: فهو يقرأ، على سبيل المثال، أعمالاً لاقتصاديين من مدرسة لوزان: ليون والراس (اقتصادي فرنسي)، وفيلفريدو باريتو (عالم اجتماع واقتصادي إيطالي)، واقتصاديين إنجليز، ولا سيما النفعيين

² حول استقبال رولز في فرنسا، انظر: هاوشكورن (2009)، ص 11. 94-113. انظر أيضاً: ماثيو هاوشكورن، اليسار الأمريكي في فرنسا، استقبال جون رولز

ونظريات العدالة، منشورات المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي، 2019. <https://laviedesidees.fr/La-carriere-francaise-de-John-Rawls.html>

منهم، مثل جون ستيوارت ميل، ولكن أيضًا أعمال جيمس ميد (الذي يقترب فكره من فكر كينز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995م)، إلخ.

سعى رولز، منذ أعماله الأولى، إلى تحديد أساليب عملية المناقشة، التي من شأنها أن تؤدي إلى مبادئ العدالة كونها إنصافًا. وللقيام بذلك، فإنه يحشد كثيرًا من المفاهيم التي طورها خبراء الاقتصاد. وهكذا، فإن مفهوم الموقف الأصلي يتشابه مع مفهوم "الحكم عن طريق المناقشة" الذي طرحه فرانك نايت. وبعد أن لجأ لفترة إلى فكرة الحد من معلومات الأفراد، التي وجدها لدى بوكانان وتولوك، استبدلها تدريجيًا بمفهوم "حجاب الجهل"، المأخوذ من أعمال فيكري (1945م) وهارساني (1953م-1955م). لشرح اختيار الأفراد في الوضع الأصلي⁴. يتطلب الحد الأقصى، في ظل الشك، تحديد أولويات الحلول الممكنة، وفقًا لأسوأ نتائجها واختيار الحل الذي تكون النتيجة الأسوأ له هي الأفضل: الحد الأقصى من الحد الأدنى. عندما يتكيف هذا المبدأ مع نظرية رولز، فهو يؤدي إلى اختيار المواقف التي تعمل على تحسين (أقصى حد) وضع الفئات الأكثر حرمانًا في المجتمع (الحد الأدنى). إن هذا الاقتراض من الاقتصاديين قاد رولز إلى القول إن نظرية العدالة كونها إنصافًا، هي "جزء، وربما الأكثر أهمية، من نظرية الاختيار العقلاني" (رولز، 1971م-1987م [م، ص 43]). وهو يقصد بذلك، أن يبين أن اختيار مفهوم العدالة كونها إنصافًا، أكثر عقلانية من اختيار مبدأ المنفعة (بكل أشكاله)، أي إنه يتفق مع السعي إلى تحقيق مصالح كل فرد. وعلاوة على ذلك، يعد هذا الاختيار أكثر عدالة؛ لأنه يعد معالجة التفاوتات أولوية وليس -كما هو الحال في نظرية المنفعة- خيارًا تابعًا لاختيار آخر، وهو خيار السعادة لأكثر عدد من الناس.

إن كتابة نظرية العدالة شكلت موضوع العديد من التبادلات القائمة على المخطوطات التي سبقت النسخة النهائية لعام 1971م، وكان من بين المساهمين في هذا العمل العديد من خبراء الاقتصاد مثل سين، وهارساني، وفيلبس. وهؤلاء، الذين يجب أن نضيف إليهم العديد من الاقتصاديين الآخرين، هم الذين سيصبحون تدريجيًا من أشد النقاد حماسة للنسخة المنشورة من كتاب "نظرية العدالة"، وخاصة استخدامها مفاهيم مستعارة من الاقتصاديين. في عام 1971م، استشهد كينيث آرو بأقوال رولز فقط في خاتمة مقال له. وفي عام 1973م، خصص له مقالين، وهو العام الذي نشر فيه أيضًا جون هارساني، وإدموند فيلبس، وروبرت سولو (1973م-1974م) مقالات عن عمل أصبح بالفعل ضروريًا.

إن هؤلاء الاقتصاديين (الذين حصلوا جميعهم فيما بعد على جائزة بنك السويد في ذكرى ألفريد نوبل، والمعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد)، يتركون جانبًا المناقشة في أول مبدئين للعدالة -مبدأ المساواة في الحرية، ومبدأ تكافؤ الفرص- للتركيز على مبدأ الاختلاف من خلال معيار الحد الأقصى، وغالبًا ما يُفسر ضمن الإطار السائد للرفاهية -الحد الأقصى من المنافع -أي المعيار

الذي يسمح بتعظيم أدنى مستوى من الرفاهة وليس، كما في نظرية رولز من حيث المنافع الاجتماعية الأولية، كمية الموارد المتاحة للفقراء والمساكين. أحد الفروقات الجوهرية، هو أن التوزيع القائم وفقاً للرفاهية التي يشعر بها الفرد، لا يفرق بين الأكثر حرماناً والذين يحتاجون إلى موارد معينة لتحقيق مشروع حياتهم الذي يتحملون مسؤوليته بشكل فردي، والأفراد الذين لديهم أدواق باهظة الثمن أو يصعب إرضاؤها، والذين يتعين عليهم -على حد تعبير أمارتيا سين- "الإفراط في تناول الشمبانيا والكافيار للحصول على مستوى طبيعي من المنفعة [الرفاهة]"، وهو المستوى الذي نحققه أنا وأنت بتناول شطيرة وبيرة" (سين، [1987م]، [1993م، ص 207].³

إن تفسير الرفاهية هذا لمبدأ الاختلاف، له ميزة توجيه النقاش نحو مجال الاختيار العقلاني، وليس نحو مجال العدالة (لصانع القرار العام) بين الحد الأقصى ومبدأ المنفعة: هل من العقلاني أن نرغب في تحسين وضع الأكثر حرماناً (الحد الأقصى)، أو أن نسعى إلى تحقيق أعظم قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس (مبدأ المنفعة)؟

وسيطر هذا التساؤل في مجالات مختلفة من الاقتصاد. على سبيل المثال، يحاول فيلبس (1973م) تطبيق معيار الحد الأقصى على نماذج ميرليس (1971م) وشيشينسكي (1972م)، من أجل العثور على معدل الضريبة الذي يحسن وضع الفئات الأكثر حرماناً. ولكن هنا مرة أخرى، يفسر الحد الأقصى من حيث المنفعة أو رفاهية الأكثر حرماناً. أما بالنسبة لأتكينسون (1973م)، فهو بالتأكيد أول من أعطى مصداقية حقيقية لنظرية رولز من خلال إثبات أنه في حالة الحد الأقصى، تكون ضريبة الدخل المثلى أقرب بكثير إلى الحد الأمثل العالمي من مبدأ المنفعة؛ لأن ضريبة الدخل أكثر تصاعدياً، ومن ثم أكثر عدلاً. وأخيراً، يقوم عالم الاقتصاد روبرت سولو بتكييف الحد الأقصى مع إطار العدالة بين الأجيال، ويعترف بأنه لمواجهة النفعية، من الضروري أن نكون "أكثر رولزية من رولز (أكثر إيماناً بهذه النظرية من رولز نفسه لمواجهة النفعية)". ومن الجدير بالذكر، أن كل هذه المحاولات التطبيقية لن تجعل رولز يتفاعل معها -إلا على شكل بعض من الحواشي- وهو يعترف بعدم قدرته على التعبير عن رأيه في هذه الموضوعات. وهكذا، لفهم أن الحوار ما زال قائماً بين رولز والاقتصاديين، يتعين علينا أن ننتقل مرة أخرى إلى مجال التعارض النظري بين النفعية والعدالة كونها إنصافاً، وهو تناقض نظري، لكنه يعكس تصورات مختلفة للمجتمع العادل.

³ بخصوص هذه الاستعارات، انظر: هاوي [2015] و[2016].

يحرص علماء الاقتصاد المؤثرون على إثبات أن نظرية رولز ليست أفضل من نظرية النفعية، وأنها في الغالب ليست سوى حالة خاصة، ومسألة ترجيح (على الأكثر حرماناً في المجتمع). وعلى نحو مماثل، أطلق هيكس أو هانسن على نظرية كينز اسم حالة خاصة من النظرية الكلاسيكية الجديدة السائدة. يمكن تلخيص منهجهم على النحو التالي: إن نظرية رولز، في أحسن الأحوال، تعمل جيداً مثل نظرية النفعية؛ ومن الصعب إذن أن نؤكد أن الأفراد -في الوضع الأصلي تحت حجاب الجهل- قد يختارون مبادئ العدالة كونها إنصافاً (أرو 1973م، سين 1993م).

وكان عام 1974م عامًا محوريًا في هذا الصدد؛ فمن ناحية، ازدادت انتقادات الاقتصاديين تجاه العدالة كونها إنصافاً. ومن ناحية أخرى، دافع رولز عن نفسه بالتوضيح والمراجعة في أثناء مخاطبته للاقتصاديين. ونظمت هذا الحوار مجلة شهيرة تعمل على تنظيم التبادلات بين المؤلفين منذ عام 1972م لأول مرة. وفي نوفمبر 1974م، خصصت المجلة الفصلية للاقتصاد ندوة لنظرية رولز، وقد حرر هذا العدد ريتشارد موسغريف الخبير الاقتصادي، المعروف بتصنيفه لوظائف الدولة الرئيسة التي ألهمت رولز في كتابه "نظرية العدالة". ويتضمن هذا العدد مقالاً لموسغريف نفسه، وآخر بقلم سيدني ألكسندر، ورداً لرولز، الذي سيمكمله بعد بضعة أشهر في "Some reasons for the maximin criterion"، الذي نُشر في مجلة اقتصادية رئيسة أخرى "المجلة الاقتصادية الأمريكية".

ولكن خبراء الاقتصاد لا يمنحون رولز حتى فرصة الاستفادة من نظرية في العدالة الاجتماعية من شأنها أن تعطي الأولوية للأفراد الأسوأ حالاً في المجتمع: فنظرية رولز، مثل النفعية، تقوم على منطق التضحية، إلا أن الأفراد الأكثر حظاً في المجتمع، هم الذين يتعين عليهم هذه المرة أن يضحو بأنفسهم (وليس الأصغر عدداً من أجل الأكبر عدداً،) وعليهم أن يضحو بأنفسهم، حسب قول هارساني (...): «مهما يكن وتحت أية ظروف قاهرة كانت» للفقراء والمساكين، فمنهم من هو "متخلف عقلياً"، "مريض لا يرجى برؤه"، "من يعيش في فقر منقطع". أو من أجل الأكثر حرماناً من يقضون يومهم على شواطئ ماليبو، في انتظار التحويلات الاجتماعية بغض النظر عن أي مساهمة إنتاجية. وهكذا، وفقاً لموسغريف، فإن الحد الأقصى يميز الأفراد الذين يتوقعون بشدة لممارسة هواياتهم: «recluses, saints and (nonconsulting) scholars who earn but (...)» «المنعزلون، والرهبان، والعلماء الذين يكسبون القليل، ومن ثم يسهمون قليلاً في إعادة التوزيع» موسغريف، 1974م، ص 632. السؤال الذي يطرحه خبراء الاقتصاد هو: ما المزايا التي سيتمتع بها الأكثر حظاً في المجتمع، والذين يعدّون الأكثر إنتاجية أو الأكثر موهبة، بانضمامهم إلى مخطط التعاون الرولزي؟ وهذا سؤال أثاره من جديد، بعد بضع سنوات، فريدريك هايك (الحائز على جائزة نوبل في

الاقتصاد عام 1974م)، الذي يرى أن أي سياسة للعدالة الاجتماعية تعني انتهاك المساواة في الحقوق، وليست سوى "شكل جديد من أشكال العبودية". في البداية، كان منجذبًا إلى أعمال رولز المبكرة [حول أولوية الحرية]، لكن اهتمامه بنظرية العدالة لم يعد كما كان في السابق. يعتقد هايك [1976م] أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي له عواقب إيجابية على الفئات الأكثر حرمانًا في المجتمع، والذين، بفضل غالبية أولئك الذين بنوا ثروات ضخمة، يستفيدون من المزيد من فرص العمل، وأكثر ربحية مما لو قام هؤلاء الأشخاص بتوزيع فائضهم عليهم⁴.

إجابات رولز عن أسئلة الاقتصاديين

قام رولز بالعديد من التعديلات ردًا على الاقتصاديين: بشأن مفهوم الشخص، والمنافع الأساسية، والحد الأقصى الذي أصبح يسمى الحد الأقصى للإنصاف [1974م]، ثم تخطى تمامًا عن نظرية الاختيار العقلاني، كما ورد التعبير عنها بوضوح في عمله الأخير:

"لم أقدم اقتراح قاعدة الحد الأقصى كمبدأ لاتخاذ القرار العقلاني في جميع حالات المخاطرة والشك، كما يبدو أن البعض قد تصور ذلك (...). [هذا يبدو خطأ، ويعزو ذلك بكل أسف إلى أخطاء في طرح نظرية العدالة (...)] "

(رولز 2001، م، 2003، م، الملاحظة 19 ص 139 والملاحظة 3 ص 70).

إن طموح مشروع رولز في طرح نظرية منهجية يمكن عدها بديلة للنفعية، شكك فيها أيضًا: فالمقارنة مع النفعية ستقتصر فقط على مجال الفلسفة السياسية، وتفتح الطريق أمام العمل الثاني لرولز: الليبرالية السياسية [1993م، 1995م، م]، وهو العمل الذي يجمع أيضًا سلسلة كاملة من المقالات التي كتبها رولز، بعد كتابه نظرية العدالة التي تمثل مسافة من الاقتصاديين. أي من المفهومين السياسيين للعدالة -بين النفعية والعدالة كونها إنصافًا- هو الأكثر قدرة على توفير أساس مناسب لمجتمع ديمقراطي؟ وهذا هو السؤال الذي تسعى الليبرالية السياسية الآن إلى الإجابة عنه، وهو سؤال سيتطرق إليه مرة أخرى في مقدمة الطبعة الفرنسية لكتاب نظرية العدالة (1987م، وفي الطباعات المختلفة لهذا العمل).

⁴ وتوجد هذه الحجة أيضًا بين بعض الفلاسفة مثل روبرت نوزيك (1974)؛ الذي يرى أن أي نموذج أو مبدأ للعدالة الاجتماعية يتضمن تحمل مسؤولية تصرفات الآخرين.

ورغم أن الحوار مع الاقتصاديين لم يعد مباشرًا، فإنه استمر مع ذلك من خلال توضيحات قدمها رولز في جميع أعماله بشأن تعريف الفئة الأكثر حرمانًا، والنظام الاقتصادي القادر على تطبيق مبادئ العدالة كإنصاف.

أخذ رولز يخوض النقاش في العمل/الترفيه، أو بعبارة أخرى، النقاش بخصوص راكبي الأمواج الذين يفضلون قضاء أيامهم على شواطئ ماليبو. فكر أولاً في مراجعة مؤشر المنافع الأولية ليشمل الهوايات أو أوقات الفراغ، وبذلك قد يستبعد العاطلين عن العمل باختيارهم من المجموعة الأكثر حرمانًا. يريد رولز تسليط الضوء على فكرة المسؤولية الفردية: أولئك الذين يعيشون على الأموال العامة، ليسوا أنفسهم من يقررون قضاء يومهم على الشاطئ؛ فيجب عليهم إعالة أنفسهم لأنهم اختاروا عدم العمل. ولكن هذا التوجه الجديد -من منظور الاقتصاديين- له حدود؛ إذ قد يكون هناك العديد من الأنشطة غير مدفوعة الأجر (ومن ثم غير قائمة على عمل إنتاجي ذي قيمة اقتصادية)، التي تسهم في تحسين وضع الفئات الأكثر حرمانًا مثل: العمل التطوعي، ورعاية الأطفال، وما إلى ذلك. فاستغل فيليب فان بايراييس (1991م) هذه المسألة -التي تسمى الآن جدل راكبي الأمواج في ماليبو- لتبرير إنشاء دخل عالمي يتيح للناس مساحة أكبر من الحرية في اختياراتهم: الحرية الحقيقية؛ إذ إن العمل ليس سوى شكل من أشكال الحياة المكتملة.

وعلاوة على ذلك، فإن الوظائف من خلال فرضية رولز للمجتمع المنظم الذي ينظر له ليست نادرة. ويدع رولز جانبًا مسألة مسؤولية المجتمع في توفير فرص العمل، فضلاً عن مسألة جودة الوظائف. وبعبارة أخرى، فإن مسألة العمل لم يتناولها رولز بشكل تفصيلي.

ولم يكن رولز قد عبر عن موقف أكثر وضوحًا في الجدل الذي فرضه عليه الحائزون على جائزة نوبل في الاقتصاد في سبعينيات القرن العشرين، وهي سنوات صعود الليبرالية الجديدة، إلا في عمله الأخير، "العدالة كإنصاف: إعادة صياغة" (2001م).

في هذا العمل (القسم 49)، يربط رولز بين تعريف الأكثر حرمانًا وتعريف النظام الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يحسم النقاش الذي وضع رولز كمدافع عن دولة الرفاهية لعقود من الزمن. فوفقًا له، إن إعادة توزيع الدخل الناتج عن رأسمالية دولة الرفاهية لها هدف وحيد، هو ألا يعيش أحد تحت الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ولكنها تسمح بحدوث التفاوتات، بحيث يمكن أن تتطور طبقة محرومة ومحبطة، يعتمد أعضاؤها اعتمادًا دائمًا على توزيع المستحقات. تشعر هذه الطبقة بأنها مهمشة ولا تشارك في الثقافة العامة (العملية السياسية والقرار الاقتصادي)، ولكنها مع ذلك تؤدي دورها في المجتمع وتسهم في الثروة

الاجتماعية. إن الطبقة الأكثر حرماناً ليست طبقة التمساء والبؤساء، "الذين يثيرون موضوع إحساننا وعطفنا، بل وشفقتنا". ومع ذلك، إن الأمر يتعلق بتوفير الموارد الاجتماعية الضرورية، وكذلك "أن توضع الوسائل الإنتاجية الكافية في أيدي المواطنين بشكل عام، وليس البعض منهم فقط، لكي يصبحوا أعضاء متعاونين بشكل كامل في المجتمع على قدم المساواة". ويقصد رولز بالوسائل الإنتاجية رأس المال الحقيقي ورأس المال البشري، أي "معرفة وفهم المؤسسات، والتعليم الذي ينمي القدرات والمهارات" (رولز، [2001م2003، م، القسم 17، ص 88-89]. يقول رولز إنه يريد أن يأخذ في الحسبان -رذاً على انتقادات سين [انظر النص المظلل]- "قدرات" المواطنين كونهم أحراراً ومتساوين. إن النظام الذي يتصور أنه يحقق مجمل مبادئ العدالة كونها إنصافاً ككل، هو "خيار مختلف عن الرأسمالية" (رولز، [2001م2003، م، ص 188] الذي لا يمكن أن يكون (مهما كانت أشكاله: عدم التدخل أو دولة الرفاهية)، نظاماً عادلاً للتعاون بين المواطنين الذين يعدّون أحراراً ومتساوين" (المرجع نفسه، ص 193-194).

أي مساواة؟ نقد أ. سين

في كتابه "الأخلاق والاقتصاد" (1987م، 1993م)، الذي يجمع كثيراً من مقالاته، يعترف سين بأن وجهة نظر رولز تتجاوز النفعية فيما يتعلق بالحرية والمساواة. ومع ذلك، ينتقد سين المساواة الرولزية باستخدام الحجج الرولزية ضد نظرية النفعية؛ أي عدم قدرتها على أخذ تنوع الأفراد في الحسبان. فرولز يستبعد الأفراد ذوي الإعاقة من نظريته، على خلفية أنهم ينطوون على اعتبارات مبنية على الشفقة والقلق، التي قد تصرف إدراكنا الأخلاقي عن نظرية العدالة. قد يكون هذا صحيحاً، كما يقول لنا سين، ولكن هناك حقاً حالات صعبة، وهذا أمر لا يمكن تجاهله: فلا يمكن للعدالة أن تتجاهل الحياة التي يعيشها الناس بالفعل، وبتنوع احتياجاتهم التي "تختلف وفقاً للصحة، وطول العمر، والمناخ، والموقع الجغرافي، وظروف العمل، والمزاج، وحتى حجم الجسم (الذي يؤثر في الحاجة إلى الغذاء والملابس). إن المسألة لا تتلخص في تجاهل بعض الحالات الصعبة، بل في إهمال الاختلافات واسعة النطاق والحقيقية للغاية" (سين، ص 208). يخلص سين إلى أن "الحكم على الميزة فقط من حيث المنافع الأولية، يؤدي إلى أخلاقيات عمياء جزئياً". (سين، نفسه). يسلط المؤلف الضوء على ما ينقص المساواة الرولزية: وهو تفسير الاحتياجات ليس من خلال قائمة من المنافع الأولية، ولكن من حيث "القدرات الأساسية"، وكون الشخص قادراً على القيام ببعض الأعمال الأساسية، مثل القدرة على الحركة، وتلبية الاحتياجات الغذائية، والحصول على الملابس والمأوى، والقدرة على المشاركة في الحياة المجتمعية... "[...] قد يكون لمن يعاني إعاقة ما، قدر أكبر من المنافع [...]، ولكن قدراته أقل من غيره (بسبب إعاقته)" (سين، ص 220). على سبيل المثال، يتعين عليه أن ينفق أكثر من الشخص السليم للوصول إلى العمل.

وهكذا، يقترح سين الانتقال إلى المساواة في القدرات الأساسية التي لا تتعارض في نظره مع المساواة في المنافع الأولية، بل بصفتها امتداداً طبيعياً، وانتقالاً من "تحول الاهتمام بالمنافع إلى تأثير المنافع في البشر" (سين، ص 211)، فتصبح العدالة الاجتماعية مبنية على الفرص المتاحة للناس بالنظر إلى "أدائهم" أو "إنجازاتهم" - ما يمكن أن توفره الموارد- القراءة والكتابة والحصول على وظيفة والتمتع بالصحة والنشاط السياسي وما إلى ذلك؛ أي مبنية على الاختيارات الفعلية من أجل اختيارات ممكنة (القدرات). ومع ذلك، يعترف المؤلف بأن إنشاء مؤشر لمجموعات القدرات الأساسية، يطرح العديد من المشكلات المماثلة لمشكلات إنشاء مؤشر المنافع الأولية، إلا أنه يظل غامضاً إلى حد ما بشأن هذا الموضوع.

أما ما يتعلق بالتدقيق، يضيف رولز (القسم 53) أن هذه المسألة أصبحت لازمة: "إذا تضمن المؤشر الوقت المخصص للتدقيق، فيجب على المجتمع أن يضمن توافر فرص العمل المثري بشكل عام". إن الأمر يتعلق هنا بالمسؤولية الجماعية، وليس فقط بمسؤولية الأفراد في الطريقة التي ينفذون بها مشروع حياتهم.

تجدر الإشارة إلى أن فيليبس كان يعتقد منذ عام 1973م أن تعريف الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع يمثل نقطة الضعف في نظرية رولز. ولكن في الواقع، كان هذا بمنزلة نقطة ضعف بالنسبة للاقتصاديين، بما في ذلك فيليبس، أولاً: بسبب تفسيرهم للحد الأقصى كونه حداً أقصى في المنفعة، في حين يقيس رولز وضع الأكثر حرماناً ليس وفقاً للرفاهة أو المنفعة، بل وفقاً لمؤشر المنافع الأولية. ثانياً: لأن الاقتصاديين الذين استشهدنا بهم، عدّوا المحرومين فئات غير منتجة، بل عالة على المجتمع.

إن هذا الموقف المتطرف لرولز، الذي يعدُّ أن النظام الرأسمالي، حتى في شكل دولة الرفاهة، غير قادر على تطبيق مبادئ العدالة كإنصاف، وتحسين وضع الأكثر حرماناً وتقليص التفاوت، هو موقف مهمش. ويعتقد بن رودجرز⁶ أن رولز ربما أصيب باليأس من رأسمالية دولة الرفاهة، التي شهدت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين زيادة هائلة في التفاوت بين الناس. ويعتقد أن في الوقت الذي يتخذ فيه رولز موقفاً أكثر يسارياً، يتجه اليسار الأنجلو أمريكي، من جانبه، نحو اليمين. وهو ما قد يفسر، حسب قوله، أن أعضاء حزب العمال القديم في إنجلترا -توني كروس لاند، وروي هاترسلي، وغيرهما- كانوا في الواقع من بين أولئك الذين انضموا إلى الحزب. - استشهدوا برولز ولكن ليس بأعضاء حزب العمال الجديد، وخاصة عندما وصل هؤلاء إلى السلطة. فهل هناك تطرف يتجاهله رولز (طوعاً⁷)؟ إنه تطرف خارج وداخل الدوائر الأكاديمية التي غالباً ما تحصر الجدل في رولز في نظرية العدالة، وتترك الشكوك تطفو حول تفسير نظرية رولز، كما لو أنه لم يتخذ موقفاً من ذلك.

تأثير رولز في الاقتصاد

لم يتوقف علماء الاقتصاد عن الحديث عن رولز إطلاقاً، بل على العكس، ازداد تأثيره في مجالين. في مسائل الأخلاق الاقتصادية، يقوم الاقتصاديون أولاً بتقييم التطبيقات والتداعيات المحتملة للعدالة كونها إنصافاً، وفي بعض الأحيان يستمرون في تقليصها إلى المعيار الوحيد للحد الأقصى، وبشكل أكثر دقة الحد الأقصى في المنفعة، ولكن على أساس معايير موضوعية لتقييم الرفاهية أو نوعية الحياة (ومن ثم في إطار الاختيار الاجتماعي غير الرفاهية). وهكذا، بدأت المناقشات في بناء مؤشر أو مقياس للرفاهية الاجتماعية؛ كبديل للنتائج المحلي الإجمالي، بمبادرة من رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي، في يناير 2008م، وترأس اللجنة المسؤولة عن هذا العمل جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001م، كما ضمت في عضويتها الحائز الثاني على جائزة نوبل، أمارتيا سين.⁶ ثانياً، تبنى بعض خبراء الاقتصاد التمييز المنسوب إلى رولز بين أشكال التفاوت الموصوفة بأنها "مقبولة" أو عادلة، وتلك التي قد تكون "غير مقبولة" أو غير عادلة، لجعلها أفقاً جديداً لمحاربة أشكال التفاوت. هكذا أكد توماس بيكيتي، الذي حظي بشهرة عالمية حيث استند فيه إلى فكر رولز "رأس المال في القرن الحادي والعشرين"، ويؤكد أن "عدم المساواة ليس بالضرورة أمراً سيئاً في حد ذاته: السؤال الأساسي هو هل كان مبرراً، وهل كان له أسباب" (بيكيتي، 2013م، ص 44). وهذا يتطلب أن ننثري النقاش ولا نغلقه. ومن المرجح أن يستمر العمل الفلسفي لرولز في إثارة حفيظة علماء الاقتصاد، وهذا أحد إسهاماته: مد الجسور بين التخصصات وتفعيل الحوار.

6 بن رودجرز، جون راولز، <https://www.theguardian.com/news/2002/nov/27/guardianobituararies.obituararies>

7 اقرأ الصفحة، ليونيل. 2003.

8 للحصول على نظرة عامة على المناقشات، اقرأ كليمنت، فاليري، 2009.

قائمة بالمراجع

- ألكسندر، سيدني س.، 1974م. "التقييم الاجتماعي من خلال الاختيار النظري"، المجلة الفصلية للاقتصاد، المجلد. 88، لا. 4، ص. 597-624.
- أرو، كينيث، 1973م أ. "بعض الملاحظات الترتيبية النفعية على نظرية رولز" "العدالة"، مجلة الفلسفة، المجلد 70، العدد 9، ص 245-263.
- أرو، كينيث، 1973م ب. مبدأ رولز في الادخار العادل، المجلة السويدية لعلوم الاقتصاد، المجلد 75، لا. 4، ص. 323-335.
- أتكينسون، أ. ب.، 1973م. إلى أي مدى ينبغي أن تكون ضريبة الدخل تصاعدية؟ باركين (الطبعة)، مقالات في الاقتصاد الحديث.
- أودارد، كاثرين، 1999م. مختارات تاريخية ونقدية في النفعية، 3 مجلدات. Presses Universitaires de France.
- كليمنت، فاليري 2009م. اقتصاديات الرفاهية والاختيار الاجتماعي وتأثير نظرية العدالة، الأسباب السياسية، المجلد. 33، لا. 1، ص. 57-79.
- هاوشكورن، ماثيو، 2009م. "البروفيسور راولز" و"جائزة نوبل" "الفقراء". التسييس المتميز لنظريات جون راولز في العدالة وأمارتيا سين في التسعينيات في فرنسا، أعمال بحثية في العلوم الاجتماعية، المجلد 176-177، لا. 1، ص. 94-113.
- حاوي، ريماء، 2015م. رولز والاقتصاد: دروس من أرشيف هارفارد، دفاثر الاقتصاد السياسي، المجلد. 68، لا. 1، 2015، ص. 119-145.
- هاوي، ريماء، ٢٠١٦م. جون رولز: رحلة ليبرالي أمريكي نحو المساواة الاجتماعية. غارنبييه كلاسيكس، مجموعة. "مكتبة الاقتصاديين".
- هايك فريدريش فون، 1976م. القانون والتشريع والحرية، ترجمة فرنسية راول أولادان، القانون والتشريع والحرية، المجلد. 2، سراب العدالة الاجتماعية، بوف، 1982م.

- موسجرىف، ريتشارد، 1974م. ماكسيمين، عدم اليقين والمقايضة بين أوقات الفراغ، المجلة الفصلية للاقتصاد، المجلد 88، لا. 4، ص. 625-632.
- نوزيك، روبرت، 1974م. الفوضى والدولة واليوتوبيا، كتب أساسية، ترجمة: إيفلين دوزاك دي لامارتين، الفوضى والدولة واليوتوبيا، بوف، 1988م.
- بيج، ليونيل، 2003م. "الجزرية المهمة في نظرية جون للعدالة" "رولز، الحركات، المجلد 27-28، العدد 3، ص 158-164".
- بيكيتي، توماس، 2013م. رأس المال في القرن الحادي والعشرين. باريس: العتبة.
- فيلبس، إدموند س. 1973م. فرض الضرائب على دخل الأجور من أجل العدالة الاقتصادية، المجلة الفصلية للاقتصاد، المجلد 87، رقم 3، ص. 331-354.
- رولز، جون، 1971م. نظرية العدالة، كامبريدج، ماساتشوستس، جامعة هارفارد دار النشر، الطبعة المنقحة 1999م، أكسفورد، 2005م، هارفارد، الترجمة الفرنسية بواسطة: كاترين أودارد، نظرية العدالة، إصدارات سيوي، 1987م.
- رولز، جون، 1993م. الليبرالية السياسية، مطبعة جامعة كولومبيا، ترجمة اللغة الفرنسية بقلم: سي. أودار، الليبرالية السياسية، بوف كوادريج، 1995م.
- رولز، جون، 2001م. العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، مطبعة جامعة هارفارد، الترجمة الفرنسية: لبرتاند غيارمييه: العدالة كإنصاف: إعادة الصياغة، الاكتشاف، 2003م.
- رولز، جون (2007م). محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية، صموئيل فريمان (محرر) كامبريدج، ماساتشوستس، مطبعة جامعة هارفارد.
- سين، أمارتيا، 1970م. الاختيار الجماعي والرفاهية الاجتماعية. هولندا إلسفير دار نشر العلوم ب.
- سين، أمارتيا، 1987م. في الأخلاق والاقتصاد، أكسفورد، بلاكويل، ترجمة: صوفي مارنات، الأخلاق والاقتصاد، باريس، بوف، 1993م.

- فان باريس، فيليب، 1991م، "لماذا يجب إطعام راكبي الأمواج؟": القضية الليبرالية لصالح "دخل أساسي غير مشروط"، الفلسفة والشؤون العامة، المجلد 20، العدد 2.